

## أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من 2004-2018م - مصرف التجارة والتنمية أنموذجاً -

أ. فرج أحمد مزيكه\*

### المخلص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ودراسة طبيعة العلاقة بين عرض النقد ومؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ومصرف التجارة والتنمية من 2004-2018م، وكانت متغيرات الدراسة متمثلة في عرض النقد كمتغير مستقل، والأداء المالي كمتغير تابع والمتمثل في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الحزمة الإحصائية SPSS حيث استخدم ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية من الدرجة الثانية لمتغير عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاسا بمعدل العائد على الأصول، ومن جهة أخرى لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

\* محاضر بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الاسمرية الاسلاميه

مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الزيادة في عرض النقد لم تسهم في زيادة العائد على حقوق الملكية.

وبناءً على النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: تعزيز قدرة المصارف التجارية الليبية من خلال الاهتمام بمختلف الأصول المدرة للعوائد وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها، وابتكار أساليب وأدوات جديدة تمكنها من تحقيق الأرباح وتعزيز أدائها المالي.

### المقدمة:

أخذ الاهتمام يتزايد خلال العقود الماضية في معظم الدول المتطورة والسائرة في طريق النمو بأهمية القطاع المصرفي، ويعد القطاع المصرفي أحد القطاعات الخدمية المهمة في الاقتصاديات الحديثة، حيث أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، ومنانة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد.

أن المصارف التجارية تمثل عصب النشاط الاقتصادي وقلب النظام المالي، وأن فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته مؤشرا على تقدم البلدان وتطورها، حيث تسهم المصارف التجارية بشكل خاص في الاستقرار الاقتصادي، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات في مختلف المجالات، كما أنها تعتبر محور تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فهي أداة لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تلعب دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض في الموارد المالية وأصحاب العجز المالي، وتسعى لتحقيق أعلى العوائد الممكنة، وبالمقابل مواجهة الأخطار المحتملة.

إن تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية أهمية كبيرة، وتعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية عملية ضرورية، وذلك لما يشهده هذا القطاع من تحولات وتطورات، ولبيان مدى كفاءة وفاعلية الأنماط المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية، حيث تعمل المصارف على تطوير عملها والرفع من

مستوي أدائها باستخدام الأساليب والاستراتيجيات التي تمكنها من اتخاذ القرارات السليمة، والتي يكون لها الأثر علي أداء وكفاءة المصارف التجارية.

## المبحث الأول

### الإطار العام للدراسة

#### 1-1. مشكلة الدراسة:

نظراً لما تشهده الدولة خلال السنوات السابقة من انخفاض في مستويات الأنشطة الاقتصادية ككل، وتراجع مستويات الأداء المالي، ومن خلال تسليط الضوء فيما إذا كانت المصارف التجارية واستقرار وضعها المالي، يمثل أحد العوامل التي يأخذها مصرف ليبيا المركزي في الاعتبار عند صياغة السياسة النقدية التي تعد إحدى أهم العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال دراسة بيان أثر عرض النقد على بعض المؤشرات المالية.

وتتمحور مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- السؤال الأول:

- ما هو أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على الأصول؟

- السؤال الثاني:

- ما هو أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

#### 1-2. أهمية الدراسة:

تبرز الأهمية النظرية للدراسة الحالية من حيث اعتبارها إضافة جديدة (حسب علم الباحث) إلى البحث العلمي وإثراء للمكتبات العلمية، إلى جانب استفادة المصارف التجارية الليبية من هذه الدراسة باعتبار أن قطاع المصارف من أكثر

القطاعات خضوعاً للتشريعات النقدية وجزءاً هاماً من عملية التطور الاقتصادي وخاصة في عمليات تمويل المشاريع والمحرك لكل اقتصاد.

### 1-3. أهداف الدراسة:

تماشياً مع مشكلة الدراسة، فإن الدراسة تهدف إلى معرفة أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من (2004-2018 م).  
وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على الأثر الذي يحدثه عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2- مساعدة صناع القرار في اتخاذ الإجراءات اللازمة، والاهتمام بالمتغيرات التي لها تأثير أكبر على الأداء المالي ليؤثر تأثيراً إيجابياً على الوضع الاقتصادي.

3- التعرف على تأثير عرض النقد على بعض المؤشرات المالية وأثر ذلك في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

4- دراسة أثر عرض النقد على القطاع المصرفي وكيف تقوم إدارة هذه المصارف في توجيه سياستها وأنشطتها لتتلاءم مع التغيرات في المعروض النقدي.

### 1-4. فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة والأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:.

الفرضية الرئيسية الأولى H01 :

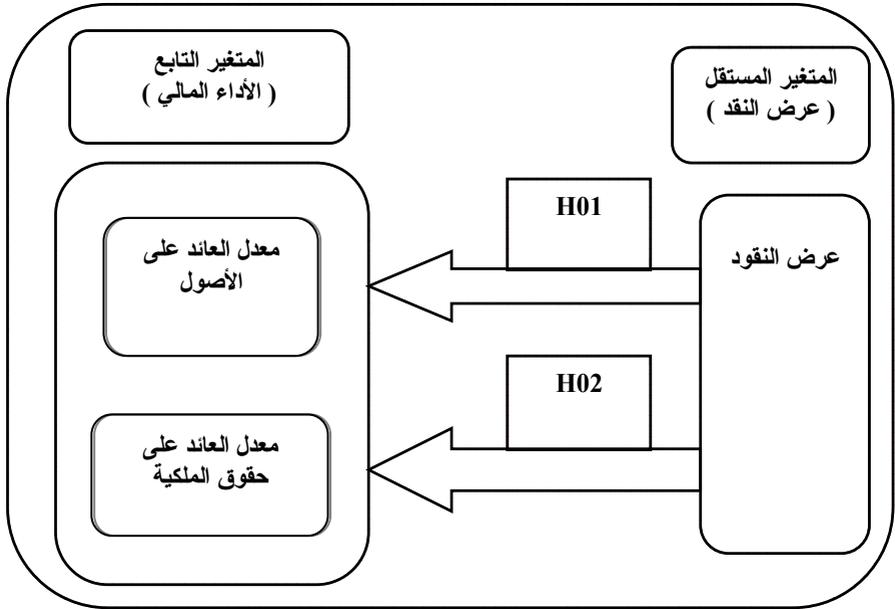
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.

## الفرضية الرئيسية الثانية H02 :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

## أنموذج الدراسة:

من خلال مراجعة الأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، تم إعداد أنموذج خاص بالدراسة الحالية، ويوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات المستقلة، والمتغيرات التابعة وهي كما يلي:



● تم إعداد النموذج من قبل الباحث بالاعتماد على أدبيات الدراسات السابقة ذات العلاقة.

## 1-5. مجتمع وعينة الدراسة

### 1-5-1. مجتمع الدراسة:

المجتمع المستهدف للدراسة وهو قطاع المصارف التجارية الليبية، التي تخضع لرقابة مباشرة من مصرف ليبيا المركزي، ولما يمثله هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد الليبي.

### 1-5-2. عينة الدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على مصرف التجارة والتنمية كأحد المصارف التجارية الليبية، لتوفر البيانات والمعلومات من العام (2004-2018 م)، التي تساعد الباحث في موضوع الدراسة.

### 1-6. حدود الدراسة:

#### 1-6-1. الحدود الموضوعية:

تتمثل الحدود الموضوعية في أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من (2004-2018م).

#### 1-6-2. الحدود الزمنية:

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة من العام (2004-2018 م).

#### 1-6-3. الحدود المكانية:

المتمثلة في مصرف التجارة والتنمية، وفيما يلي نبذة عن عينة الدراسة:

### نبذة عن مصرف التجارة والتنمية:

تأسس مصرف التجارة والتنمية (BCD) طبقاً للقانون رقم (1) لسنة 1993م وتعديلاته بشأن المصارف والنقد والائتمان، وبدأ المصرف العمل رسمياً بتاريخ 1996/06/09م.

انضم مصرف التجارة والتنمية إلى اتحاد المصارف العربية بتاريخ 1996/05/01 م، وانضم كعضو في جمعية المصارف الليبية بتاريخ 1990/08/10 م، وانضم كعضو في اتحاد المصارف المغاربية بتاريخ 1998/05/30 م، وبلغ رأس مال المصرف المدفوع حوالي (105,000,000.000)، وعدد المساهمين بالمصرف، يكون ما نسبته (15,52%) أي (37)، جهات اعتبارية، وما نسبته (84,48%) أي (2667)، أفراد طبيعيين، وبلغ عدد الفروع للمصرف حوالي (11)، وعدد الوكالات حوالي (21) وكالة، وعدد مراكز رجال الأعمال (2) مركز، موزعة على أغلب المدن الليبية.

### 1-7. منهجية الدراسة:

وهي توضح نوع وطبيعة الدراسة من أجل التعرف على أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، واعتمدت الدراسة على منهجين من مناهج البحث العلمي وهما:

#### 1-7-1. المنهج الوصفي التاريخي:

حيث يقوم هذا المنهج باستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بمفهوم أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية لتحديد مفردات الدراسة وتقديم المعلومات الوصفية لها.

#### 1-7-2. المنهج الوصفي التحليلي:

وهو الذي يفسر العلاقات التي تبين مفردات الدراسة للتعرف على أثر عرض النقدي الأداء المالي للمصارف التجارية.

#### 1-8. أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من المصادر لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لهذه

الدراسة وهما:

1-8-1. المصادر الثانوية: التي تم الاستفادة منها في إعداد الجانب النظري لهذه الدراسة، والمتمثلة في الكتب والأبحاث العلمية العربية والأجنبية المتخصصة، التي كتبت في هذا الموضوع.

1-8-2. المصادر الأولية: وهي التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة والمعتمدة في التقارير السنوية والميزانيات الصادرة من إدارة مصرف التجارة والتنمية، وما ورد فيها من بيانات ومعلومات لسنوات الدراسة بالإضافة إلى البيانات والتقارير المالية الواردة في النشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي والتي تم الاستفادة منها في استخراج مؤشرات الأداء المالي للمصارف الليبية.

### 1-9. أساليب التحليل الإحصائي:

تم الاعتماد في التحليل على استخدام البرامج الإحصائية المعتمدة، لتقدير نموذج الدراسة ولمعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة للتحقق من الفرضيات الفرعية، وتم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل باستخدام تحليل الانحدار البسيط (SimpleRegression Model).

### 1-10. متغيرات الدراسة:

#### الحالة والمتغيرات:

- الحالة: يقصد بها أطراف الدراسة التي تم دراسة خصائصها وتمثل في عرض النقد وقطاع المصارف التجارية.

- المتغيرات: وهي خصائص الحالة محل الدراسة والتي تشمل على توضيح المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك من خلال دراستها وتحليل العلاقة بين أطرافها.

1- المتغيرات المستقلة: تم اعتماد عرض النقد كمتغير مستقل.

2- المتغيرات التابعة: تم اعتماد الأداء المالي كمتغير تابع من خلال استخدام المقاييس التالية وهي: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

### 1-11. الدراسات السابقة:

1- دراسة (تواتيشهيناز 2018م)، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مستغانم، هدفت الدراسة إلى بيان أهمية السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية وبيان مدى استجابة المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري للسياسة النقدية وأثر ذلك على أداء المصارف التجارية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن هناك تأثير للسياسة النقدية على البنوك التجارية حيث تقوم بالتأثير في العرض النقدي والتضخم ويجب على البنك المركزي دعم عملية النمو من خلال معدلات الفائدة لتشجيع الاستثمار وإتباع استراتيجية متكاملة من خلال جمع المعلومات فيما يتعلق بأسعار الفائدة والاحتياطيات، وأسعار الفائدة المتوسطة والطويلة والائتمان الكلي وسعر الصرف للربط مع هدف تحقيق الاستقرار في مستوي العام للأسعار والعمالة الكاملة وتحقيق معدل النمو والتوازن في ميزان المدفوعات، وأوصت الدراسة بتفعيل السياسات النقدية وذلك للتحكم في معدلات التضخم من جهة وتوفير الكتلة النقدية لتنشيط الاقتصاد لتحقيق الاستقرار النقدي وكذلك تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية وإدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

2- دراسة (المجالي 2018م)، هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسات النقدية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية ومعرفة مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي من خلال قياس المتغيرات النقدية مثل (المعروض النقدي - التضخم - سعر الفائدة - سعر إعادة الخصم) على الأداء المالي للشركات المساهمة، وشملت عينة الدراسة حوالي (16) بنكا من البنوك المدرجة في بورصة عمان

للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews) لتقدير نموذج الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود أثر لعرض النقد والتضخم وسعر الفائدة وسعر إعادة الخصم على متوسط العائد السنوي في البنوك الاردنية، وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة صافي الربح قبل الضرائب بنسبة أعلى من الزيادة في حجم إجمالي الأصول وحقوق الملكية، والتنسيق بين البنك المركزي الأردني والبنوك عند القيام باتخاذ أي قرار بخصوص أدوات السياسة النقدية.

3-دراسة (ADESINA,etal. 2018)، حيث هدفت الدراسة إلى تحديد آثار أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي النيجيري خلال وبعد عملية الدمج من (2016-2000) على الأداء المالي لبنوك الودائع في نيجيريا، وقد تألفت عينة الدراسة من (21) بنك إيداعي ومصرفي في بورصة نيجيريا ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام اختبار التكامل المشترك ومنهج المسح الذي يقوم بدوره بوصف متغيرات الدراسة التي تم استخدامها من قبل البنك المركزي، وأيضاً استخدم نموذج التأخر الموزع (ADL)، وقد توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للسياسات النقدية للبنك المركزي النيجيري على الأداء المالي لبنوك الأموال المودعة في نيجيريا على المدى القصير، ووجود أثر ضئيل للسياسات النقدية على الأداء المالي لبنوك الودائع على المدى الطويل وأوصت الدراسة بأنه: يجب على البنك المركزي النيجيري عمل تكثيف لاستراتيجيات سياساته النقدية على المدى القصير وذلك لأنها فعالة وتؤثر بشكل قوي على أنشطة بنوك الإيداع النقدي، وعلى المدى البعيد يجب على البنك المركزي النيجيري التنويع في استخدام أدوات أخرى ذات تأثير فعال للتحكم بأنشطة بنوك الإيداع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي.

4- دراسة (Nkrumah,et al, 2018)، هدفت الدراسة إلى تقدير أثر السياسات النقدية على الأداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة غانا، واشتملت عينة الدراسة على (8) بنوك من البنوك المدرجة في بورصة غانا للأوراق المالية وغطت فترة الدراسة الفترة من (2007-2016) واعتمدت الدراسة على تحديد العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط "بيرسون" وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها وجود علاقة سلبية بين معدل السياسات النقدية وبين كل من العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA)، وبالتالي فإن التأثير السلبي لمعدل السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك يؤثر على النمو الاقتصادي لغانا، وأوصت الدراسة بضرورة إبقاء معدل السياسات النقدية (MPR) منخفضاً نسبياً مقارنة بالدول الإفريقية الأخرى.

5- دراسة (UFOEZE,et al. 2018)، هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في نيجيريا وغطت الدراسة من (1986-2016) وتمثلت المتغيرات المستقلة في (معدل السياسة النقدية، عرض النقد، سعر الصرف، معدل الاقراض والاستثمار) ومؤشرات المتغير التابع المتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي، واعتمدت الدراسة لقياس المتغيرات على تقنية المربعات الصغرى الاعتيادية وإجراء اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها وجود تأثير إيجابي ضعيف لمعدل السياسة النقدية ومعدل الاستثمار على النمو الاقتصادي، ووجود تأثير إيجابي كبير لعرض النقد على النمو الاقتصادي، ويؤثر سعر الصرف تأثيراً قوياً على الناتج المحلي الإجمالي، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام سياسات نقدية تتلاءم مع الوضع الاقتصادي.

6- دراسة (الصعيدى، العتيبي 2016)، وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي وقد تم استخدام محددتين رئيسيين

وهما: السياسات المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي والسياسات النقدية المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتتبع معدل النمو، وكذلك استخدام نموذج قياسي باستخدام السلاسل الزمنية علي البيانات للفترة محل الدراسة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات تأثير واضح في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة للسياسة المالية والنقدية وبين المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية وذلك للمساهمة في النمو الاقتصادي.

7- دراسة أبو عباس (2016)، هدفت الدراسة إلى استسقاء دور السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي، واعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالسياسة النقدية منها عرض النقد وسعر الفائدة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أنه لا توجد علاقة مقبولة إحصائياً بين عرض النقد والإصلاح الاقتصادي، وأن لسعر الفائدة أثراً إيجابياً على الإصلاح الاقتصادي، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء السياسة النقدية القدر الأكبر من الاهتمام وتطويرها وتنميتها والعمل على الحد من المعوقات التي تقلل من كفاءة السياسة النقدية.

8- دراسة (Precious and Palesa, 2014)، هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي لجنوب أفريقيا من (2000-2010)، واستخدمت الدراسة اختبارات لجدر الوحدة (Phillips Perron and Dickey-Fuller) ومن نتائج الدراسة أن المعروض النقدي، ومعدل إعادة الشراء وسعر الصرف، من أدوات السياسة النقدية التي تملك تأثيراً ضئيلاً على النمو في جنوب أفريقيا، ولكن في المقابل كان للتضخم الأثر الأكبر في النمو، وأوصت الدراسة بضرورة استخدام السياسة النقدية لخلق مناخ جيد للاستثمارات المحلية والأجنبية مما يساعد في النمو الاقتصادي.

9- دراسة (بشري 2013م)، هدف الدراسة إلى تقدير أثر السياستين النقدية والمالية وأداء المصارف التجارية بطريقة الانحدار المتعدد المراحل (stepwise) وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل القياسي بالاعتماد على البيانات باستخدام الحزمة الاحصائية الجاهزة (spss) وقامت الدراسة باختبار المتغيرات التالية (عرض النقد، سعر الصرف، الرقم القياسي للأسعار) وتأثيرها في أداء المصارف التجارية خلال الفترة الزمنية (1985-2004) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الرقم القياسي للأسعار كان له تأثير في أداء البنك من جانب السيولة، وأوصت الدراسة بربط دولة الأردن عملتها بسلة من العملات الرئيسية دون التركيز على عملة واحدة وتشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين المصارف التجارية والعمل على نشر الوعي المصرفي بهدف تشجيع الادخار وتوجيهها نحو الاستثمار.

10- دراسة (القرق 2013)، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة النقدية وأدواتها على أداء البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 1993-2011 وتمثلت أدوات السياسة النقدية في عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)، وسعر الفائدة، وسعر إعادة الخصم، والاحتياطي النقدي الإلزامي، وتوصلت الدراسة الى أنه لا توجد علاقة بين أداء البنوك التجارية الأردنية وعرض النقد بالمعنى الواسع (M2) وسعر الفائدة ونسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، ووجود علاقة إيجابية بين سعر إعادة الخصم وأداء البنوك التجارية، وأوصت الدراسة بأنه يجب التركيز على أهم أدوات السياسة النقدية ذات التأثير المباشر في رفع مستوى أداء البنوك التجارية.

11- الهيتي، أيوب (2012)، هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على المتغيرات الحقيقية، وتم استخدام اختبار الانحدار الذاتي (VAR) واختبار سببية (Granger) واختبار جذور الوحدة (ADF) باستخدام برمجيات Eviews، وشملت عينة الاختبار سلسلة زمنية سنوية امتدت من 1966-2010

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن السياسة النقدية أكثر تأثيراً من السياسة المالية، حيث إن الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي.

12- دراسة (HEUVEL,2012)، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على بنوك الإقراض من خلال التأثير على رأس مال البنك في الولايات المتحدة الأمريكية، للفترة الواقعة بين 1969-1995، وتضمنت الدراسة المتغيرات التالية وهي (عرض النقد بالمعنى الضيق M1، نسبة راس المال، سعر الفائدة) ولقياس ذلك تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن السياسة النقدية تؤثر على بنوك الإقراض وعلى سلوكها من خلال التأثير على رأس مال البنك، وأوصت الدراسة على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة في البنوك لتحقيق الأفضل على مستوى الدولة.

13- الزيادات (2010)، هدفت الدراسة إلى فحص وتحليل الاتجاهات الرئيسية لأدوات السياسة النقدية والمالية وأهدافها وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، واعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ (VECM) المشتق من نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وتم استخدام دالة الاستجابة لرد الفعل واختبار تحليل أجزاء ومكونات التباين، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للسياسات النقدية على النمو الاقتصادي من خلال عرض النقد، وتؤدي السياسات النقدية المتمثلة في عرض النقد وسعر الفائدة إلى رفع التضخم، بالإضافة إلى أن السياسة النقدية تعمل على تخفيض الدين العام من خلال أدواتها المتمثلة في (عرض النقد وسعر الفائدة)، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والمالية.

14- دراسة (Abdulrahman,2010)، هدفت الدراسة إلى معرفة دور السياسات النقدية في النشاط الاقتصادي للسودان للفترة الممتدة من (1990-2004) وتم اختيار الناتج المحلي الحقيقي كمؤشر يدل على المتغير التابع (النشاط الاقتصادي) واختيار

العرض النقدي كمؤشر للمتغير المستقل (السياسات النقدية)، وتم الاعتماد في الدراسة على استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل بيانات السلاسل الزمنية لتقدير الدلالة الخطية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها وجود أثر ضئيل جدا للسياسات النقدية في النشاط الاقتصادي خلال الفترة التي تمت فيها الدراسة.

### 1-12. الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:

من خلال استعراض ملخصات الدراسات السابقة تبين للباحث أن هناك بعض الاختلافات بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، فحسب علم الباحث لم تقم أي دراسة على المستوى المحلي بدراسة أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وبأن أهم ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات.

1- فترة الدراسة تغطي الفترة الواقعة ما بين (2004- 2018 م).

2- نوع القطاع: تم إعداد الدراسة على قطاع المصارف التجارية الليبية دون غيرها من القطاعات الأخرى.

3- أهم الأهداف للدراسة: تتمحور حول معرفة أثر عرض النقد في الأداء المالي بالتطبيق على قطاع المصارف التجارية الليبية.

4- المؤشرات المستهدفة للدراسة لمعرفة أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية وتحديد كم تغيرات تابعة وهي معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.

5- طرق التحليل المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمد الباحث في التحليل على استخدام البرامج الإحصائية المعتمدة، ولتقدير نموذج الدراسة ولمعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وللتحقق من الفرضيات الفرعية، تم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة،

ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Model).

وبالتالي وبناء عليه فإن أي نتيجة ستتوصل إليها هذه الدراسة فإنها تعد إسهام علمي يأمل الباحث أن يساهم به في إثراء الدراسات الأدبية التي تناقش وتبحث في جوانب عرض النقد والأداء المالي للمصارف التجارية.

### 1-13. العناصر الاجرائية:

من وجهة نظر الباحث لهذه الدراسة يمكن وصف العناصر الاجرائية على النحو التالي:

#### 1-13-1. السياسة النقدية:

تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع، وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، (الوصال، يونس، 2004)

فيرى كينت (kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل. وبنفس الاتجاه يرى براتشر (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة. (الدوري، السامرائي، 2006)

وحسب الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فإن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة، وهنا تتمثل السلطة النقدية في

البنوك المركزية في أي دولة، وتتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي. (عبد الحميد، 2003)

**1-13-2. المصرف المركزي:**

هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي وتقع على عاتقه مسؤولية إصدار العملة، ومراقبة الجهاز المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي، والمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد. (الشمري، 1999 )

ويري دي كوك (De Kock) بأن المصرف المركزي هو الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي، بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة كتنقيح العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة، واحتفاظه بالاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وإدارة احتياطيات الدولة من العملة الأجنبية، وقيامه بخدمة البنوك التجارية من خلال إعادة خصم الأوراق التجارية، وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية، وإنجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية، والتحكم في الائتمان بما يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف السياسة النقدية. (الدوري، السامرائي، 2006)

### **1-13-3. القطاع المصرفي:**

يتمثل في البنوك والمؤسسات المصرفية وشركات الصرافة العاملة في نطاق وحدود السلطة الرقابية النقدية.

### **1-13-4. عرض النقد:**

عرض النقود: نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها. (بلعوز بن علي، 2008)

ويتحدد هذا الأخير وفقا لعوامل عدة أهمها: أثر كمية النقد على مستوى الأسعار بمعنى معدل التضخم، مرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي، ويعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل، ويأتي هذا وفقا لإيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. (مبارك، الناقد، 1998)

ويعرف عرض النقود طبقا لدرجة سيولتها، فهناك المعنى الضيق للنقود (M1) ذات السيولة العالية والتي تشمل النقود المتداولة بين الجمهور، والودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) لدى الجهاز المصرفي لكل من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الغير المصرفية مضافا اليه ودائع المؤسسات المصرفية لدى المصرف المركزي، أما المعنى الواسع للنقود (M2) فتشمل النقود المتداولة بين الجمهور والودائع الجارية لدي المصارف والمؤسسات المالية وكذلك ودائع التوفير، وودائع الاستثمار (ودائع لأجل، ودائع ادخارية). (حداد، 2008)

### 1-13-5. المصارف التجارية:

تشمل جميع المصارف التجارية والمرخص لها بمزاولة الأعمال المصرفية والخاضعة لإشراف المصرف المركزي، ولا يشمل هذا التعريف المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي فهي عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة بقبول الودائع المختلفة الجارية وتحت الطلب ولأجل، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، بما يحقق أهداف خطط التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات، (سمحان، يامن 2011).

### 1-13-6. مفهوم الأداء:

يمكن تعريف الأداء بأنه انعكاس لقدرات المنظمات ومدى قابليتها في تحقيق الأهداف (Eccles, 1991) أو هو قدرة المنظمة علي الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف، (Miller & Bromiley, 1990)

أو هو الذي يعبر عن المخرجات النهائية، أو الأهداف التي يسعى إلي تحقيقها أي نظام، ويعكس الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف (عبد المحسن، 2002)

**1-13-7. الاداء المالي:**

يحظى الأداء المالي في الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية باهتمام كبير من قبل الاداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي هو السبيل لبقائها واستمرارها، والأداء المالي يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة، (الخطيب، 2010)

#### - مفهوم الأداء المالي:

أجمع الباحثون علي أن الأداء المالي يعتمد علي عملية التحليل المالي، التي تعرف علي أنها من الأساليب التي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، واستخدام النسب المالية في هذا التحليل لمقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي، ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما، وبالتالي فإن الأداء المالي الجيد يؤدي إلي تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص لنقاط القوة والضعف، (عبدالرحمن، 2009) ويعتبر الأداء المالي بالنسبة للمصارف مفهوما جوهريا مهما فهو الأداة العاكسة لأنشطة البنوك وأهدافها، ويحقق النشاط الشمولي الذي تمارسه البنوك، ويقدر كيفية إنجازها ومدى استغلالها لمواردها وإمكانياتها، إذ يشار اليه بأنه انعكاس لقدرة وقابلية البنوك علي تحقيق أهدافها (عثمان، 2014)، أو هو قدرة البنك علي تحقيق أهدافه المالية، وتخفيض تكاليفه، وتوفير السيولة للوفاء بالتزاماته، وزيادة الإيرادات بأقل التكاليف، واستخدام جميع الوسائل المتاحة بأفضل صورة ممكنة (مسعودي، 2015) والأداء المالي يعبر عن نتائج أنشطة المصارف المالية ويعكس مدى قوتها ومتانتها في الوسط المالي، أو القطاع الذي تعمل فيه، وبالتالي يجعلها قادرة علي الوقوف بصلاية أمام التحديات التي من الممكن أن تواجهها خلال عملها، بالإضافة

الي تزويدها بكافة الموارد التي من الممكن أن تحتاجها سواء كانت موارد مالية أو بشرية .

#### - مفهوم الأداء المصرفي:

هو عملية تأكيد وتحقيق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استغلت بشكل كفاء (أبو الفتوح، 1999).

أو هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف (Mona, 2004).

ويمكن قياس الأداء المالي بعدة مقاييس منها:

#### 1-13-8. نسب الربحية:

يعتبر الربح العامل الرئيسي في قدرة المؤسسات علي القيام بالكثير من الأنشطة الاقتصادية، فهو يعكس الأداء الكلي لها، ومن دون الربحية تتعذر قدرة المؤسسة علي جذب المستثمرين (آل شبيب، 2014).

إن الإداريين والمستثمرين والمقرضين يكرسون اهتمامهم علي نسب الربحية، فالإدارة تتأكد من خلال الربح المحقق من نجاح سياستها المتبعة، والمستثمرين يتوجهون نحو الفرص المربحة لاستثمار أموالهم فيها، أما بالنسبة للمقرضين فهم يشعرون بالأمان عند قيامهم بإقراض المشاريع المولدة للأرباح، (الشواورة، 2013)، وهذه النسبة تعطي مؤشرات عن مدى قدرة الشركة أو المؤسسة علي توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها، ومن أبرز النسب المستخدمة لقياس الربحية، وأهم نسب هذه المجموعة (لغزيل، 2013)

#### 1-1-1 معدل العائد على الأصول (ROA)

تعتبر هذه النسبة من أفضل النسب التي تقيس ربحية الأعمال، وتستخدم بشكل خاص عند المقارنة بين الشركات، لأن كل شركة تختلف في كمية الأصول

العاملة لديها، حيث تمثل معياراً لمدى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل لأصول الشركة التي تكون تحت تصرفها لتوليد الأرباح (الشواورة، 2013)، ويقاس معدل العائد على الأصول صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في المصرف وهو يبين مقدار الربح الذي يحققه المصرف على كل دينار من أصوله بالتالي يعد مؤشراً مهماً للكفاءة الإدارية في المصرف، ويتم قياسه بالآتي: (صافي الدخل التشغيلي بعد الضريبة / على إجمالي الأصول).

### 1-2- معدل العائد على الملكية (ROE)

يعمل المصرف على زيادته بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهموه، والمصرف يقيس هذا المعدل صافي الربح المحقق على أموال المساهمين في المصرف وتشير إلى العائد الذي يحققه المساهمون في المصرف ويبين مدى فعالية المصرف في استخدام أموال المستثمرين فيه ويكون من خلال (قسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي حقوق الملكية).

### المبحث الثاني

### الجانب التحليلي الكمي للدراسة

#### 1-2. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

احتوى نموذج الدراسة على متغير رئيسي يعبر عن المتغير المستقل وهو عرض النقد، من خلال معرفة أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية اللببية.

أما المتغيرات التابعة (الأداء المالي) يتم قياسه من خلال:

1- العائد على الأصول.

2- العائد على حقوق الملكية.

## 2-2. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

## 2-3. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يتناول التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث يتم عرض وصف متغيرات الدراسة، واختبارها لملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

## 2-3-1. وصف متغيرات الدراسة:

يعرض التحليل متغيرات الدراسة (عرض النقد، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية لمصرف ليبيا المركزي، ومصرف التجارة والتنمية، للفترة من (2004-2018 م).

## 2-3-2. اختبار ملاءمة النموذج:

لاختبار ملاءمة نماذج الدراسة ولقياس أثر عرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم اختيار الاختبارات التالية:

## 2-3-3. الوصف الإحصائي لسلسلة البيانات

### جدول (1)

قيم متغيرات الدراسة للفترة من 2004م ولغاية 2018م

السنة	عرض النقد	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2004	13135.5	0.019	0.163
2005	17096.3	0.017	0.166
2006	19655.9	0.013	0.07
2007	26982.1	0.015	0.139
2008	39744.5	0.02	0.212
2009	44161.3	0.007	0.156
2010	47313.1	0.007	0.136

السنة	عرض النقد	العائد على الأصول	العائد على حقوق الملكية
2011	57305.9	0.001	0.017
2012	63731.5	0.006	0.165
2013	69005.9	0.009	0.126
2014	69404.7	0.007	0.111
2015	78606.3	0.007	0.116
2016	96320.9	0.004	0.073
2017	111338.7	0.009	0.14
2018	110804.4	0.017	0.307

### 1- 3. عرض النقد:

أظهرت البيانات في الشكل رقم (1) أن سلسلة عرض النقد كانت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وأقل قيمة كانت (13135.5) في سنة 2014 وأكبر قيمة كانت في سنة 2017 وبلغت (111338.7)، وبلغت قيمة متوسط عرض النقد (57640.467).



شكل (1) يبين سلسلة متغير عرض النقد للفترة من 2004 - 2018

اختبار التوزيع الطبيعي لعرض النقد:

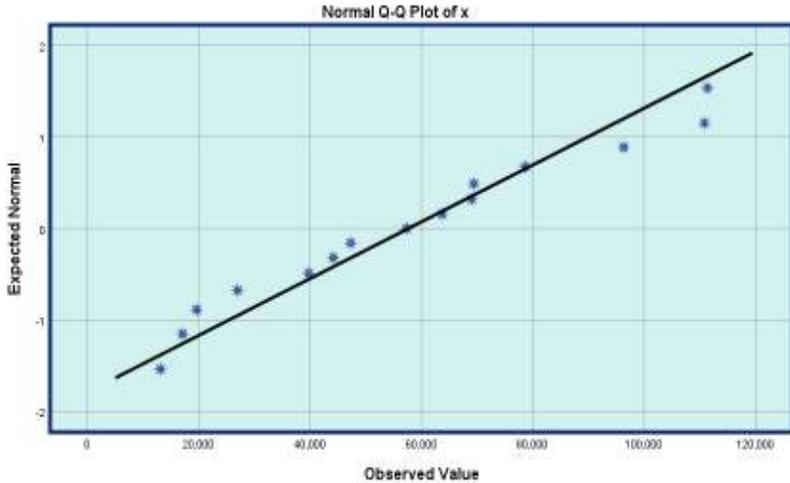
لتحديد فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، تم استخدام اختبار كولمجروفسميرنوف (Kolmogorov – Smirnov)

جدول (2)

نتائج اختبار كولمجروفسميرنوف لعرض النقد

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
57640.47	32256.03	13135.5	111338.7	98203.2	0.096	0.2

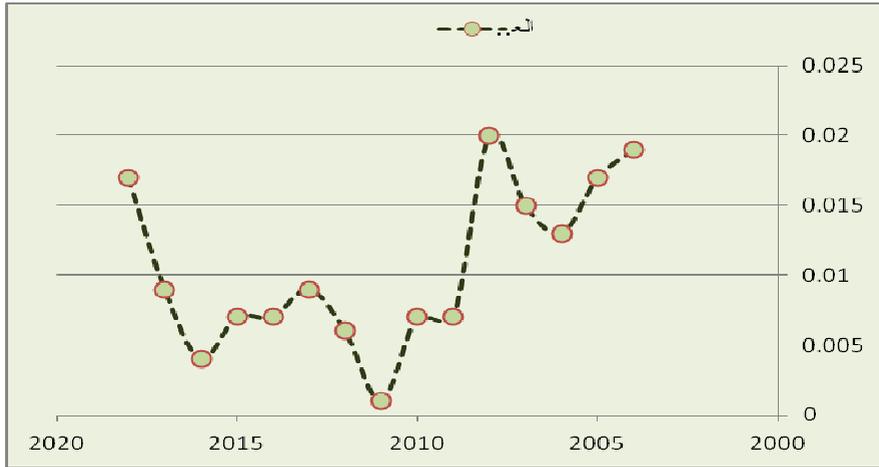
بينت النتائج في الجدول رقم (2) أن قيمة متوسط عرض النقد كانت (57640.47) بانحراف معياري قيمته (32256.03)، وأن أقل قيمة كانت (13135.5) وأعلى قيمة كانت (111338.7)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.2) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى أن بيانات عرض النقد تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (2) انتشار بيانات عرض النقد

## 2-3. العائد على الأصول:

أظهرت البيانات في الشكل رقم (2) أن سلسلة العائد على الأصول كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة وأقل قيمة كانت (0.001) في سنة 2011 وأكبر قيمة كانت في سنة 2008 وبلغت (0.02)، وبلغت قيمة متوسط العائد على الأصول (0.01053).



شكل (3) يبين سلسلة متغير العائد على الأصول للفترة من 2004 - 2018

## اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العائد على الأصول:

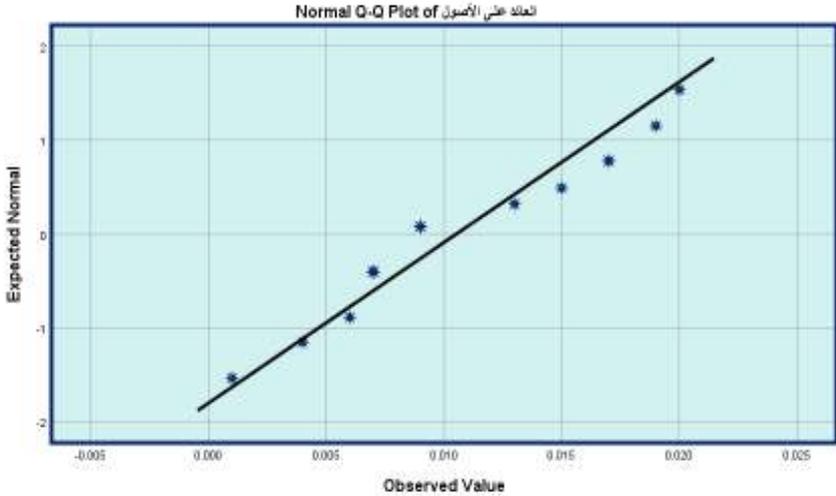
## جدول (3)

نتائج اختبار كولمغروفسميرنوف للعائد على الأصول

الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمغروف	قيمة الدلالة الإحصائية
0.0058538	0.001	0.02	0.019	0.203	0.096

بينت النتائج في الجدول رقم (3) أن قيمة متوسط العائد على الأصول كانت (0.010533) بانحراف معياري قيمته (0.0058538)، وأن أقل قيمة كانت (0.001)

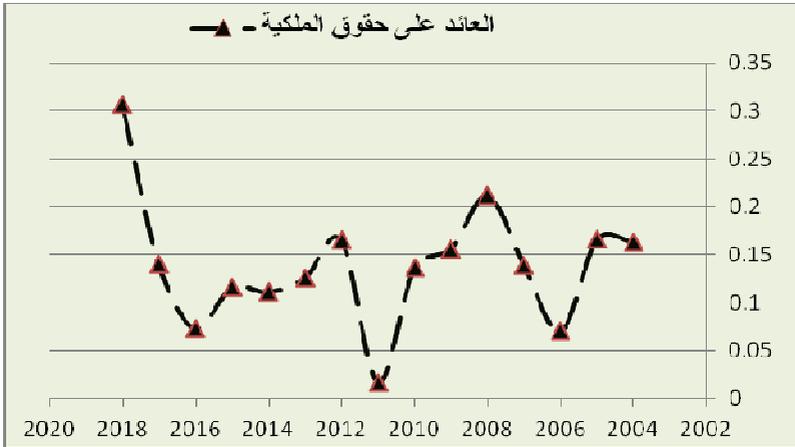
وأعلى قيمة كانت (0.02)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.096) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى أن بيانات العائد على الأصول تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (4) انتشار بيانات العائد على الأصول

### 3-3. العائد على حقوق الملكية:

أظهرت البيانات في الشكل رقم (3) أن سلسلة العائد على حقوق الملكية كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة وأقل قيمة كانت (0.017) في سنة 2011 وأكبر قيمة كانت في سنة 2018 وبلغت (0.307)، وبلغت قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية (0.1398).



شكل (5) يبين سلسلة متغير العائد على حقوق الملكية للفترة من 2004 - 2018

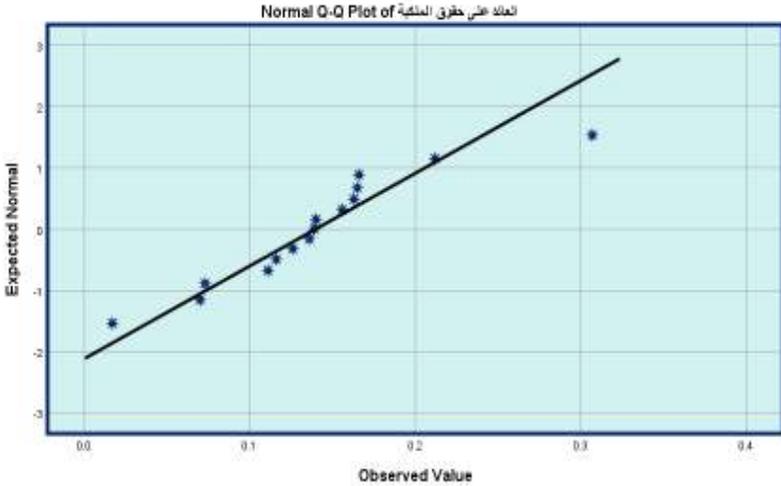
## اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العائد على حقوق الملكية:

## جدول (4)

نتائج اختبار كولمجروفسميرنوف للعائد على حقوق الملكية

المتوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أعلى قيمة	المدى	قيمة اختبار كولمجروف	قيمة الدلالة الإحصائية
0.1398	0.0661742	0.017	0.307	0.29	0.213	0.066

بينت النتائج في الجدول رقم (4) أن قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية كانت (0.1398) بانحراف معياري قيمته (0.0661742)، وأن أقل قيمة كانت (0.017) وأعلى قيمة كانت (0.307)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار تساوي (0.066) وهي أكبر من 0.05 وتشير إلى أن بيانات العائد على حقوق الملكية تتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (6) انتشار بيانات العائد على الأصول

### 3-4. اختبار الارتباط الخطي:

تعد مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة واحدة من أهم المشكلات التي تواجه استخدام تحليل الانحدار، بحيث لا تكون مستقلة بشكل تام (الساعدي، 2015، ص367)، ويتم اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات باستخدام قيمة (Prob)، فإذا كانت (Prob.>0.05)، فذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي (أبو وادي، 2017، ص29)، حيث إن مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة توجد عندما يكون معامل الارتباط بين المتغيرات أكبر من 0.75، وتم اقتراح أنه يجب تصحيح الارتباط فوق 0.8 بين متغيرات الدراسة أخيراً، حيث يوجد جدال بأن معامل الارتباط أقل من 0.9 قد لا يسبب مشكلة خطيرة متعددة الأقطاب، على عكس ذلك هناك جدال بأن أي معامل ارتباط فوق 0.7 قد يتسبب في مشكلة متعددة الأبعاد خطيرة تؤدي إلى تقديرات غير فعالة ونتائج أقل موثوقية، وتتبنى هذه الدراسة النظرة الأكثر محافظة من بين النظريات الأخرى، وتقبل مشكلة الارتباط بين متغيرات الدراسة إذا كانت

القيمة تتجاوز 0.7 (Ayano، 2016، ص50)، والجدول رقم (5) يوضح مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	العائد على الاصول	عرض النقود	العائد على حقوق الملكية
العائد على الاصول	1		
عرض النقود	-0.409922 -1.620395	1	
العائد على حقوق الملكية	0.672025 3.272019	0.157611 0.575467	1

يبين الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة قد كانت جميعها لا تتجاوز أحد هذه المعاملات القيمة (0.70) حيث بلغت أعلى قيمة (0.67)، وهذا يشير إلى عدم وجود ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، حيث نلاحظ جميع متغيرات الدراسة لديها قوة ارتباط منخفضة، مما يعني عدم وجود أي ارتباط.

## 2-3-4. اختبار الفرضيات:

للتحقق من الفرضيات الفرعية، تم استخدام ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ولتحديد مقدار التباين في قيمة المتغير التابع بسبب تأثير المتغير المستقل تم استخدام تحليل الانحدار البسيط (SimpleRegression Model).

## الفرضية الأولى H01 :

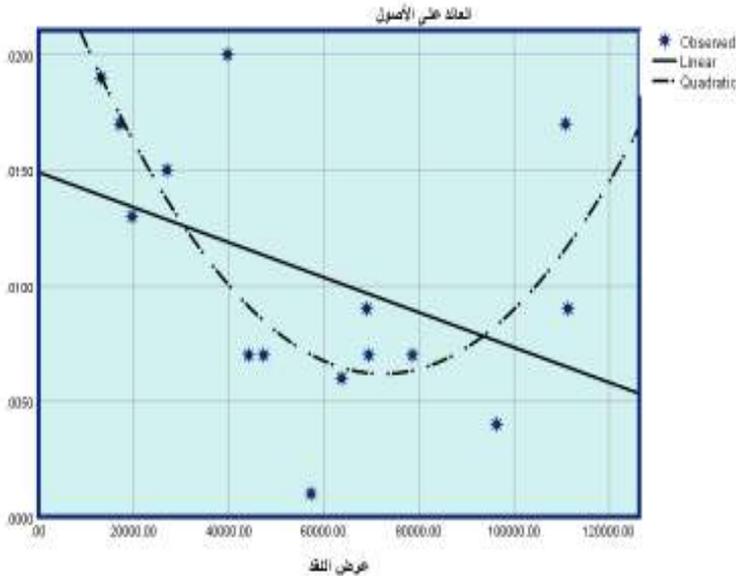
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسا بمعدل العائد على الأصول

جدول (6) نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر عرض النقد على العائد على الأصول

نوع الدالة	المتغير المستقل	قيمة المعطمة	اختبار (T-Test)	الدلالة الإحصائية (T-Test)	الدلالة الإحصائية (F-Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
دالة خطية	الثابت (b0)	0.015	4.972	0.000	0.122	0.418	0.174	قبول الفرضية الأولى
	عرض النقد (x)	0.0000	-1.657	0.122				
قيمة F = 2.745 ، درجات الحرية (1، 13) ، قيمة F الجدولية = 4.6672								
دالة من الدرجة الثانية	الثابت (b0)	0.025	6.231	0.000	0.009	0.738	0.545	رفض الفرضية الأولى
	عرض النقد (x)	0.0000053	-3.544	0.004				
	عرض النقد <sup>2</sup> (x <sup>2</sup> )	0.000000						
y = 0.025 - 0.0000005(x) + 0.00000000025(x) <sup>2</sup>								
قيمة F = 7.186 ، درجات الحرية (2، 12) ، قيمة F الجدولية = 3.8853								

لتحديد العلاقة بين عرض النقود والعائد على الأصول، فإن قيمة الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط في نموذج الدالة الخطية كانت أكبر من 0.05 وتساوي (0.122)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد والأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، ويؤكد ذلك قيمة (f) المحسوبة (2.745) والتي هي أقل من القيمة الجدولية (4.6672)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرين في نموذج دالة الدرجة الثانية كانت أقل من (0.05) وتساوي (0.009) وهذا يشير إلى وجود علاقة بين عرض النقد والأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول، وكانت قيمة (f) المحسوبة (7.186) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها (3.8853) وهذا يؤكد على وجود العلاقة من خلال هذا النموذج، وكانت قيمة معامل الارتباط (0.738) وهي قيمة موجبة وتشير إلى وجود علاقة من

الدرجة الثانية بين عرض النقد والعائد على الأصول، وكانت قيمة معامل التحديد (0.545) وتشير إلى أن (54.5%) من التغيرات في العائد على الأصول يفسرها عرض النقد. لذا يتم رفض الفرضية الأولى " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسا بمعدل العائد على الأصول " وقبول نقيضها " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسا بمعدل العائد على الأصول "



شكل (7) العلاقة بين عرض النقد والعائد على الأصول

الفرضية الثانية H02:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيسا بمعدل العائد على حقوق الملكية.

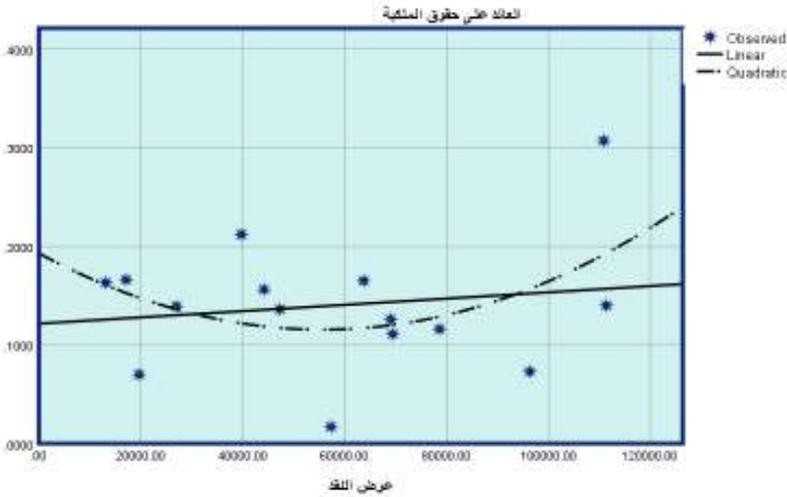
جدول (7)

نتائج تباين الانحدار لتحديد أثر عرض النقد على العائد على حقوق الملكية

نوع الدالة	المتغير المستقل	قيمة المعلمة	اختبار (T-Test)	الدالة الإحصائية (T-Test)	الدالة الإحصائية (F-Test)	معامل الارتباط	معامل التحديد	القرار
دالة خطية	الثابت (b0)	0.121	3.298	0.006	0.582	0.155	0.024	قبول
	عرض النقد (x)	0.0000003	0.565	0.582				الفرضية الثانية
قيمة F = 3.319 ، درجات الحرية (1، 13) ، قيمة F الجدولية = 4.6672								
دالة من الدرجة الثانية	الثابت (b0)	0.193	3.081	0.01	0.355	0.398	0.159	قبول
	عرض النقد (x)	0.00000028	1.208-	0.25				الفرضية الثانية
	عرض النقد <sup>2</sup> (x)	0.00000000						
قيمة F = 1.13 ، درجات الحرية (2، 12) ، قيمة F الجدولية = 3.8853								

لتحديد العلاقة بين عرض النقود والعائد على حقوق الملكية، فإن قيمة الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط في نموذج الدالة الخطية كانت أكبر من 0.05 وتساوي (0.582)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقد والأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وتؤكد ذلك قيمة (f) المحسوبة (3.319) والتي هي أقل من القيمة الجدولية (4.6672)، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية للعلاقة بين المتغيرين في نموذج دالة الدرجة الثانية كانت أيضاً أكبر من (0.05) وتساوي (0.355) وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة بين عرض النقد والأداء المالي المتمثل بالعائد على حقوق الملكية، وكانت قيمة (f) المحسوبة (1.13) وهي أقل من القيمة الجدولية لها (3.8853) وهذا يؤكد على عدم وجود العلاقة من خلال

هذا النموذج. لذا يتم قبول الفرضية الثانية " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لعرض النقد والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية".



شكل (8) العلاقة بين عرض النقد والعائد على حقوق الملكية

### 2-3-5. مناقشة النتائج والفرضيات:

- الفرضية الرئيسية الأولى H01 :

بناء على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية من الدرجة الثانية لمتغير عرض النقد والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بمعدل العائد على الأصول.

- الفرضية الرئيسية الثانية H02 :

تبين أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير عرض والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأن الزيادة في

عرض النقد لم تسهم في زيادة العائد على حقوق الملكية، وهذا مؤشر على عدم قدرة إدارة المصرف على تحقيق أهداف الملاك.

### المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

#### النتائج:

1. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة إحصائية من الدرجة الثانية بين عرض النقود والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وكانت قيمة معامل التحديد (0.545) وتشير إلى أن (54.5 %) من التغيرات في الأداء المالي المتمثل بالعائد على الأصول يفسره عرض النقد ما لم يؤثر مؤثر آخر.

2. بينت نتائج التحليل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وقد أظهرت البيانات أن سبب عدم وجود علاقة بين عرض النقود والعائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع في مستوى عرض النقد في السنوات (2015، 2016، 2017) الذي صاحبه انخفاض في مستوى العائد على حقوق الملكية.

3. تبين أن عرض النقد كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وأقل قيمة كانت (13,135.5) في سنة 2014، وأكبر قيمة كانت في سنة 2017 وبلغت (111,338.7)، وبلغت قيمة متوسط عرض النقد (57,640.5).

4. تبين أن العائد على الأصول كان متذبذباً خلال فترة الدراسة، وأقل قيمة كانت (0.001) في سنة 2011، وأكبر قيمة كانت في سنة 2008 وبلغت (0.020)، وبلغت قيمة متوسط العائد على الأصول (0.010).

5. تبين أن العائد على حقوق الملكية كان متذبذباً خلال فترة الدراسة وأقل قيمة كانت (0.017) في سنة 2011، وأكبر قيمة كانت في سنة 2018 وبلغت (0.307)، وبلغت قيمة متوسط العائد على حقوق الملكية (0.140).

6- شهد معدل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، انخفاضا خلال السنوات الأخيرة ويعزى هذا الانخفاض إلي عدة أسباب منها: الوضع الراهن الذي تعمل فيه المصارف التجارية الليبية في السنوات الأخيرة، وكذلك تطبيق قانون الغاء الفوائد الربوية على القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف التجارية الليبية.

#### التوصيات:

بناء على النتائج والاستنتاجات السابقة التي توصلت إليها الدراسة، تم اقتراح هذه التوصيات التي تتمثل في:

- 1- تعزيز قدرة المصارف التجارية الليبية بالاهتمام بمختلف الأصول المدرة للعوائد وتنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها، وابتكار أساليب وأدوات جديدة، تمكنها من تحقيق الأرباح، وتعزيز أدائها المالي
- 2- التركيز على أهم أدوات المصرف المركزي ذات التأثير المباشر والفعال في رفع مستوى أداء المصارف التجارية الليبية.
- 3- زيادة الاهتمام بتقييم أداء المصارف التجارية الليبية للوقوف على نقاط الضعف، ومحاولة معالجتها بما يتماشى مع الظروف الحالية.
- 4- ضرورة الاهتمام بزيادة الدراسات في موضوع أداء المصارف التجارية الليبية للرقى بمستوى أداء المصارف التجارية بشكل أفضل.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1- آل شبيب، دريد كامل "ادارة العمليات المصرفية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة (2014) عمان-الأردن.
- 2- أبو الفتوح، علي فضالة "التحليل المالي وإدارة الأموال"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، القاهرة، مصر.
- 3- أحمد حسين الهيتي، أوس أيوب "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 8، السنة 2012، العراق.
- 4- أبو عباس، قصي، "دور السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الأردن للفترة من 1990-2014، دار المنظومة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، أربد، السنة 2016، الأردن.
- 5- الخطيب، محمد "الأداء المالي وأثره علي عوائد أسهم الشركات" دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010، عمان، الأردن عثمان، صلاح "مفهوم الأداء المالي، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2014، جامعة حلوان، القاهرة.
- 6- الصعدي، العتيبي، "دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1986-2012"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، العدد 12 لسنة 2016، السعودية.
- 7- القزق، أمنة جمعة "أثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 1993-2011"، رسالة ماجستير 2013 جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

- 8- الزيادات، جمعة أحمد "التفاعلات بين السياسة المالية والنقدية وأثارها على الاقتصاد الأردني للفترة الممتدة من 1970-2009"، دار المنظومة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية السنة (2010)، الأردن.
- 9- الشواورة، فيصل محمود "مبادي الادارة المالية، إطار نظري ومحتوى علمي، التمويل - الاستثمار - التخطيط - التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة (2013) عمان-الأردن.
- 10- الشمري، ناظم محمد "النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ط (2) 1999.
- 11- عبدالمحسن، توفيق محمد "تقييم الأداء مداخل جديدة لعالم جديد" دار الفكر العربي، دار النهضة للتوزيع، 2002، القاهرة، مصر.
- 12- المجالي "أثر السياسات النقدية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسة تطبيقية على قطاع البنوك"، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، كلية عمادة الدراسات العليا، لسنة 2018، الأردن.
- 13- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، الجزائر.
- 14- بشرى عبدالباري أحمد "تقدير أثر السياستين النقدية والمالية في أداء المصارف التجارية باستخدام طريقة الانحدار المراحل (stepwise)" مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والمالية، المجلد3، العدد(2)، السنة 2013، العراق.
- 15- تواتيشهيناز "أثر السياسة النقدية على أداء البنوك التجارية"، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "مستغانم رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير السنة 2018 الجزائر.

- 16- حداد أكرم، وهدلول، مشهور "النقود والمصارف" دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية، 2008، عمان، الأردن
- 17- حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن "اقتصاديات النقود والبنوك" دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، عمان، الأردن
- 18- خلف فليح "النقود والبنوك" دار جدار للكتاب العالمي وعلم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2006، عمان، الأردن.
- 19- زكريا الدوري ود. يسري السامرائي- "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- 2006، عمان - الأردن.
- 20- زهراء الغزيل "أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمحاسبية، 2013، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر.
- 21- عبدالمطلب عبدالحמיד "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)" مجموعة النيل العربية للنشر - 2003، القاهرة - مصر.
- 22- عبد المنعم مبارك وأحمد علي الناقة "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"، الدار الجامعية للنشر - بيروت - 1998 - لبنان.
- 23- كمال أمين الوصّال، محمود يونس "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية" الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، مصر.
- 24- مسعودي، سناء "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة حالة وكالتي BNA - CPA للفترة من 2009-2012"، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، الجزائر.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-Abdulrahman, B.M.A. (2010) " The Role of Monetary policy on Economic activity inSudan:an Empirical Investigation, 1990-2004 " Journal of Human Science, Issue,44.
- 2-Adesina, J, B. &Nwidobie, M. B. &Amadi, A. N. (2018) " Monetary Policy AndFinancial Performance OF Nigerian Deposit Money Banks " . Asian Economic And Financial Review, VOL. 8, No. 7, pp. 853 – 869.
- 3-Eccles, R.(1991)." The Performance Measurement Manifesto. Harvard Busiess Review", Vol.69,No.1, pp131-137
- 4- Heuvel, S., 2012. " Banking Condition And Effects OF Monetary Policy: Evidence From U.S States. " The B.E. Journal Of Macroeconomice, VOL. 12, Iss. 2, Article 5.
- 5- Mona J.G,Dixi L M,(2004), Managing Financial Institution Asset / LiabilityApproachpart 5. p647-670
- 6- Miller, K. D. And Bromiley, P. (1990). " Strategic Risk And Corporate Performance: An Analysis Of Alternative Risk Measures ". Academy of Management Journal, Vol. 33. No. 4, pp. 756-779.
- 7- Nkrumah, E.N.K. &Obeng, E &Serwah, A.L, &Quayson, B.P.(2018) " EmpiricalAssessment On The Impact of Banks Listed On The Ghana a Stock Exchange " Journal Of Emerging Issues In Economics, Finance And Banking , VOL. 7, Issue. 1, PP. 2544-2569.
- 8-Precious, C. &Palesa, M. (2014) " Impact Of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa ". Mediterranean Journal of Social Sciences, University of Fort Hare ( Department of Economics ), East London Campus, Mcser Publishing, Rome – Italy, Vol. 5, No 15.

9- Ufoeze, L. O. &Odimgbe, S. O. &Ezeabalisi, V. N. &Alajekwu, U. B. (2018) " Effect of Monetary Policy On Economic Growth In Nigeria: An Empirical Investigation ". Annals of SpiruHaret University, Economic Series, Vol. 9, Issue. 1

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

1- موقع مصرف ليبيا المركزي: [WWW.cbl.org.ly](http://WWW.cbl.org.ly)

2- موقع مصرف التجارة والتنمية: [WWW.bcd.ly](http://WWW.bcd.ly)

رابعاً: التقارير والنشرات:

- 1- بنك ليبيا المركزي "إحصائيات نقدية ومصرفية من 2004 إلى عام 2019.
- 2- مصرف التجارة والتنمية " التقارير المالية من 2004 إلى عام 2018.